

هل ينقذ التعديل الوزاري المرتقب شعبية أردوغان المتآكلة

مجموعة أوراسيا: تغيير محافظ البنك المركزي لن يخفف آلام الاقتصاد التركي

فرضت أزمة تراجع الليرة المتواصلة أمام الدولار على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خيار إجراء تعديل وزاري عاجل رفضه في وقت سابق بعد إقالة صهره وزير المالية بيرات البيريق. وفي وقت سيكون فيه المؤشر الاقتصادي حاسما في نتائج انتخابات 2023 يبحث أردوغان عن وصفة ترمم شعبيته المترجعة.

إسطنبول - يعترزم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إجراء تعديل وزاري على الإدارة التي تشكلت عام 2018، بعد أدائه اليمين الدستورية رئيسا وسلطات تنفيذية واسعة، يسعى من خلاله وفق ما هو معلن إلى تحفيز الوضع الاقتصادي المترجّع، إلا أن مراقبين يعتبرون الخطوة انتخابية بالأساس بعد تراجع شعبيته على وقع هزات اقتصادية متتالية غدت أجنداته الخارجية.

ونقل تلفزيون "أن.تي.في" عن ماهر أونال نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا قوله الثلاثاء، إن أردوغان سيجري تعديلا وزاريا خلال الأيام المقبلة بعد تكهنات إعلامية في الفترة الأخيرة عن الخطوة تلك.

وقال أونال ردا على سؤال عن التعديل الوزاري "عندما يبدأ الحديث عن التغيير، وحتمًا عندما يتغير جزء تكون هناك حركة في النظام بأكمله". ولمح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في 2023.

وقال أونال ردا على سؤال عن التعديل الوزاري "عندما يبدأ الحديث عن التغيير، وحتمًا عندما يتغير جزء تكون هناك حركة في النظام بأكمله". ولمح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في 2023.

وأضاف "بالنظر إلى 2023، سيكون هناك تعديل جديد في الفريق وليس في الحزب فقط. سنرى ذلك في الأيام المقبلة المقبلة".

وجاءت تصريحات أونال وسط أزمة في أسواق المال بعد أن عزل أردوغان محافظ البنك المركزي ناجي إقبال السبت، بعد يومين من رفعه أسعار الفائدة لاحتواء التضخم. وعين أردوغان منتقدا لتشنيد السياسة

النقدية بدلا منه وهو شهاب كافجي أوغلو. وكافجي أوغلو عضو غير معروف في حزب العدالة والتنمية، وهو ما دفع بمراقبين إلى القول بأن أردوغان لم يتنصع بعد من تعيين غير الكفاء في المناصب الحساسة، مذكّرين بفشل خطط صهره وزير المالية السابق بيرات البيريق في تعافي الاقتصاد التركي. وراهن أردوغان على البيريق لتحفيز الاقتصاد المترجّع، إلا أن فشل خيارات الأخير دفعت بأردوغان في نهاية المطاف إلى إقالته.

وأدت إقالة الرئيس التركي لإقبال إلى إضعاف الأمل في إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية، لأنه يمثل خروجاً عن التفكير الاقتصادي التقليدي الذي كان يعارض بشدة رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، فيما يصير أردوغان على أن أسعار الفائدة المرتفعة هي سبب التضخم وليس العكس وهو رأي غالبية الاقتصاديين على مستوى العالم.

وفي مذكرة بحثية نشرتها "مجموعة أوراسيا الاستشارية" للمخاطر الجيوسياسية، تم التحذير من أن تعيين كافجي كان علامة تنذر بالسوء على عملية صنع سياسات أكثر فوضوية. وتؤكد مجموعة أوراسيا أن هذا لن يخفف الألم في الاقتصاد التركي.

وجاء في المذكرة "إن إقالة أردوغان المفاجئة لمحافظ البنك المركزي ناجي إقبال تمثل عودة إلى السياسات غير التقليدية، التي ستغذي الشكوك وتدمر ثقة المستثمرين وتؤدي في النهاية إلى فرض ضوابط على رأس المال".

ولا يزال من السابق لأوانه أن نرى كيف ردت الأسواق على إقالة إقبال، لكن الليرة التركية كان يتم تداولها بالفعل بسعر 8.3575 للدولار عندما بدأت الأسواق في آسيا الافتتاح الإثنين. ويمثل هذا انخفاضاً في قيمة العملة

بمقدار 16.2 في المئة، وهو مؤشر على تفاقم الأزمة المالية.



غضب شعبي على سياسات أردوغان

ارتفاع نسبة الليرة، إلا أن تأثيراته على المدى المتوسط والبعيد ستكون كارثية. وقد تساعد الانتعاشة النسبية لقيمة الليرة أردوغان في ترميم شعبيته المتآكلة والبلاد تستعد لانتخابات رئاسية وبرلمانية في 2023 ستكون المؤشرات الاقتصادية أهم محدد لنجاحها. ومع العجز عن توفير الوظائف وتهديد الأحزاب السياسية المعارضة وحتى الناشئة حديثاً لقاعدة أردوغان وطموحاته ومع التطور في العديد من الصراعات من سوريا إلى ليبيا إلى العراق والأزمة التي لا تزال جاثمة مع واشنطن، يبدو أنه ليست لدى أردوغان خيارات جيدة سوى التخفيف من الألم الاقتصادي ولو بصفة مؤقتة.

وقالت الخبيرة السياسية في جامعة بارد كوليدج في برلين أسودا كولم، إن "القاعدة الانتخابية للحاكم في طور التوابع"، مضيفة أنه "لم بعد من المضمون بالنسبة لأردوغان أن يتعالق

بإجراء تغييرات تشريعية واسعة في القانون الانتخابي، وهو ما دفع بمراقبين إلى القول بأن أردوغان لم يتنصع بعد من تعيين غير الكفاء في المناصب الحساسة، مذكّرين بفشل خطط صهره وزير المالية السابق بيرات البيريق في تعافي الاقتصاد التركي. وراهن أردوغان على البيريق لتحفيز الاقتصاد المترجّع، إلا أن فشل خيارات الأخير دفعت بأردوغان في نهاية المطاف إلى إقالته.

وأدت إقالة الرئيس التركي لإقبال إلى إضعاف الأمل في إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية، لأنه يمثل خروجاً عن التفكير الاقتصادي التقليدي الذي كان يعارض بشدة رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، فيما يصير أردوغان على أن أسعار الفائدة المرتفعة هي سبب التضخم وليس العكس وهو رأي غالبية الاقتصاديين على مستوى العالم.

وفي مذكرة بحثية نشرتها "مجموعة أوراسيا الاستشارية" للمخاطر الجيوسياسية، تم التحذير من أن تعيين كافجي كان علامة تنذر بالسوء على عملية صنع سياسات أكثر فوضوية. وتؤكد مجموعة أوراسيا أن هذا لن يخفف الألم في الاقتصاد التركي.

وجاء في المذكرة "إن إقالة أردوغان المفاجئة لمحافظ البنك المركزي ناجي إقبال تمثل عودة إلى السياسات غير التقليدية، التي ستغذي الشكوك وتدمر ثقة المستثمرين وتؤدي في النهاية إلى فرض ضوابط على رأس المال".

ولا يزال من السابق لأوانه أن نرى كيف ردت الأسواق على إقالة إقبال، لكن الليرة التركية كان يتم تداولها بالفعل بسعر 8.3575 للدولار عندما بدأت الأسواق في آسيا الافتتاح الإثنين. ويمثل هذا انخفاضاً في قيمة العملة

بمقدار 16.2 في المئة، وهو مؤشر على تفاقم الأزمة المالية.

فرصة أوروبية جديدة أمام تركيا لتعديل سلوكها

بروكسل - رحب قادة الاتحاد الأوروبي والغلاف، بتهدئة تركيا للتوترات في شرق البحر المتوسط بتعليقها لأنشطة التنقيب في السواحل اليونانية، فيما يبدو أنها فرصة جديدة أمام أنقرة لتعديل بوصلتها قبل قمة أوروبية الأسبوع القادم لتقييم سلوكها. قد تنتهي فرض عقوبات عليها.

وقال قادة الاتحاد الأوروبي في مسودة بيان إن تعديل تركيا لسلوكها العدواني تجاه جيرانها الأوروبيين، سيقلبه تحديث آلية الاتحاد الجمركي بين الطرفين المعدل منذ مدة وتقديم مقترح لإطار مالي لمواصلة تمويل اللاجئين السوريين في تركيا.

وخففت أنقرة خلال الأشهر الماضية من لهجتها الحادة تجاه الاتحاد الأوروبي، بل سعت إلى التقارب مع دول رافضة تماماً للتدخلات التركية على غرار فرنسا واليونان، لكن ذلك يظل غير كاف لإنهاء أزمة عميقة بين الجانبين.

وكما يتضح من عدد من المكالمات الهاتفية التي أجراها أردوغان مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وكذلك رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين، فإن القضية المهيمنة بالنسبة لتركيا هي تنفيذ بيان 18 مارس لعام 2016، والذي شمل منح تركيا 6 مليارات يورو للاجئين السوريين، واتخاذ خطوات نحو تحرير التاشيرات ورفع مستوى الاتحاد الجمركي وكذلك الالتزام بـ"إعادة تنشيط" عملية الانضمام للكتلة.

لكن هناك نقاط شائكة لا تزال تقف عقبة، وهي أن تحرير التاشيرات يتطلب موازنة تشريعات الإرهاب مع المعايير الأوروبية، وإن أصبح تعريف الإرهاب في تركيا محل نقاشات دولية.

أكثر من 50 في المئة من الأصوات التي يحتاجها لكي ينتخب من الدورة الأولى في عام 2023، ولا حتى أن يتم انتخابه في الدورة الثانية".

وبعد الخسائر المحرجة في الانتخابات المحلية في العام 2019، ليس مرة واحدة بل مرتين في إسطنبول، أدرك أردوغان هذه المرة أن الوقت ليس في صفه وأصبح إحساسه بحرج الموقف أكثر وضوحاً.

وأظهر استطلاع للرأي أجرياً أن تحالف الأمة التركي المعارض يتقدم على التحالف الحاكم لأردوغان بأكثر من 8 في المئة.

ووحدت استطلاعات الرأي في شركة ماريوول ومقرها أنقرة، أن أصوات تحالف الأمة ارتفعت إلى 48.3 في المئة، بينما بلغت أصوات تحالف الشعب، الذي يتالف أساساً من حزب العدالة والتنمية الحاكم وحليفه اليميني المتطرف حزب الحركة القومية نسبة 39.6 في المئة.

واشنطن تتعهد بإعادة تنشيط حلف شمال الأطلسي

بروكسل - تعهد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بإعادة بناء وتنشيط حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإطلاع الحلفاء على أي خطط أميركية بشأن أي انسحاب محتمل من أفغانستان، في خطوة تقطع مع سياسات إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب التي همشت الحلفاء وتجنبت التمسك معهم بشأن سياساتها.

وفي أول زيارة لمقر حلف شمال الأطلسي في بروكسل قال بلينكن إن الحلف يمر بلحظة حاسمة في مواجهة تهديدات في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن تغيير المناخ.

وقال للصحافيين بعد الاجتماع مع ينس ستولتنبرغ الأمين العام للحلف "جئت للتعبير عن دعم الولايات المتحدة الراسخ".

وأضاف "تريد الولايات المتحدة إعادة بناء شراكاتها، نريد تنشيط التحالف مع الشركاء في حلف شمال الأطلسي في المقام الأول".

ورداً على سؤال بشأن أي انسحاب محتمل من أفغانستان قال بلينكن إن مراجعة أميركية للخيارات لا تزال مستمرة، مضيفاً أنه سيستمع إلى الحلفاء وسيستشيرهم، وسيبحث وزراء خارجية الحلف الوضع في أفغانستان يومي الأربعاء والخميس في بروكسل. وبعد أربعة أعوام من الخلاف مع واشنطن خلال رئاسة ترامب، الذي وصف الحلف بأنه "عتيق"، رحب الحلفاء الأوروبيون في حلف شمال الأطلسي بتغيير لهجة إدارة الرئيس جو بايدن الجديدة.

وطرح ستولتنبرغ مجالات يمكن تحديثها في الحلف على المدى المتوسط وتحتاج دعماً أميركياً، وتشمل إجراءات

بعد الخلاف مع واشنطن خلال رئاسة ترامب، الذي وصف الحلف بأنه "عتيق"، رحب الأوروبيون بتغيير لهجة بايدن

لكن بعض الأوروبيين لا يريدون التوجه كثيراً. وأوضح وزير الخارجية الألماني هايكو ماس "بايدن أكثر ليونة قليلاً (من ترامب)، لكن الأهداف ما زالت كما هي، خصوصاً في ما يتعلق بتقاسم الإنفاق الدفاعي، لا تغييرات جوهرية عن حقبة دونالد ترامب".

وتعهدت الدول الحليفة تخصيص 2 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق الدفاعي بحلول العام 2024. وقد حققت 11 منها، بما في ذلك فرنسا، هذا الهدف عام 2020.

وأكد دبلوماسي أوروبي أن الهدف من الاجتماع مع بلينكن ليس إقارة التوترات، ومن شأن هذه المشاورات أن تهدد الطريق أمام قمة جو بايدن الأولى للحلف والتي قد تعقد في يونيو المقبل تزامناً مع قمة مجموعة السبع، إذا سمحت الظروف الصحية بذلك.

اليمن وجنوب السودان ونيجيريا مهددة بالمجاعة

إلى تناقص التمويل من قبل المانحين، يتقلق الأمر أيضاً بعمليات هدر وسوء إدارة للأموال التي يتم جمعها.

وتمكّن مؤتمر المانحين لليمن للعام 2021 مطلع مارس الجاري من حشد 1.7 مليار دولار لدعم خطة الاستجابة للأزمة الإنسانية التي تعيشها البلاد المنهكة من الحرب الدائرة منذ 2014.

وتدفقت المساعدات على اليمن منذ اندلاع الحرب إذ جمعت الأمم المتحدة حتى نهاية 2019 نحو 10 مليارات دولار لتنفيذ خططها الإنسانية، فيما أعلنت دول ومنظمات عن مساعدات لا تقل قيمتها عن 10 مليارات دولار من أجل محاربة الفقر خلال نفس الفترة، ورغم ذلك ما زال الإحساس باليمني يعاني.

وحذر أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش في نوفمبر الماضي، من خطر وشيك في اليمن سيؤدي إلى مقتل 20 مليون إنسان بحلول عام 2021. وتفاقم الوضع أيضاً بسبب تداعيات أزمة وباء كوفيد - 19.

ورفع بشك طيف إنذار سابق صدر بشأن يوكينا فاسو، بعد موسم حصاد جيد وإيصال أفضل للمساعدات الغذائية إلى المناطق النائية التي يتعذر الوصول إليها، إلا أن استمرار أعمال العنف في هذه المنطقة يعني أن الوضع "لا يزال مقلقاً للغاية".

في حالة "طوارئ" و108 آلاف شخص أمام "مجاعة". وفي اليمن، يُتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يواجهون مجاعة أو شبه مجاعة بثلاثة أضعاف، فترتفع من 16 ألف شخص بين أكتوبر وديسمبر، إلى أكثر من 47 ألفاً في يونيو.

16.2 مليون شخص في اليمن سيصلهم انعدام الأمن الغذائي قريبا

ووضحت الدراسة أن "في أوضاع هشة كهذه، أي عامل جديد يمكن أن يدفع بأعداد كبيرة من الناس إلى حافة الهاوية وإلى العوز وحتى إلى المجاعة". وفي بعض المناطق في ولاية جونقلي في جنوب السودان، تكدت الوالكانت الامتئتان وجود مجاعة.

وفي مجمل الدول المذكورة، يُتوقع أن يواجه حوالي 7.2 مليون شخص أزمة غذائية (سوء تغذية أو حد أدنى من التغذية) بين أبريل ويوليو.

ويعتبر حوالي 2.4 مليون شخص من بينهم



مساعداً إنسانية لا تبذل المخاوف